جوستيسيا: استعمال القوة يجب ألاّ يكون مفرطاً

٠٠:٤٢ -الأحد ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٠ :أخبار لبنان

عقدت مؤسسة "جوستيسيا" لحقوق الانسان اجتماعاً استثنائياً بدعوة من رئيسها المحامي الدكتور بول مرقص وحضور أمين السرّ القاضي الدكتور الياس ناصيف والمستشارة القاضية ميسم النويري والأعضاء، وتداول المجتمعون الأحداث الجارية في وسط بيروت وسجّلوا الملاحظات التالية :1. أن حقّ التعبير والتظاهر هو حقّ أساسي تكفله المواثيق العالمية لحقوق الانسان التي التزمها لبنان في مقدمة دستوره المضافة في العام 1990 ولاسيما منها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 الذي ينقلب إلى تعسّف Droit إن هذا الحق .2 .شارك لبنان في صوغه والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 إذا تجاوز حق التعبير الأطر المكفولة له كأن يصار إلى تعدّي المتظاهرين على الإعلاميين أو قوى الأمن، وعلى Abus الأملاك العامة والخاصة وتخريبها، لاسيما منها تحطيم إشارات المرور واقتلاع الشتول والأشجار... ولذلك فإن ممارسة أي وهذا المبدأ الحقوقي ينطلق من "تحديد" الحقّ .Limitations du droit حقّ مقيّد بحدود تتّصل بالمصلحة العامة Tracer les "التي تعني "ترسيم الحدود de-finis وفق المفهوم اللاتيني لعبارة Definition "و"بتعريفه Delimitation frontieres . إن مهمة قوى الأمن في حالات التظاهر والاحتجاج .3 .وهذا ما ينطبق تحديداً على حرية التعبير والتظاهر هي حمايتهم وحماية سائر المواطنين والأملاك العامة والخاصة. لذلك، ليس ما يبرّر مبادلة قوى الأمن رشق المتظاهرين الحجارة، أو تعنيفهم في ظروف لا تقتضيها الضرورة القصوى، أو القبض عليهم على نحوٍ مهين أو لا إنساني، كتكبيلهم على نحوٍ غير محترف، أو صفع الموقوفين منهم على وجوههم أثناء اقتيادهم بما يخالف اتفاقية مناهضة التعذيب وسائر وجوه المعاملة الحاطّة بالكرامة الانسانية، كما ثبت من شواهد، وتلفت "جوستيسيا" إلى أن استعمال القوة يجب ألاّ يكون مفرطاً وأن إن الفقه والاجتهاد الدولي عزيزٌ .4 .يتناسب مع المقدار اللازم فقط لحماية أفراد قوى الأمن والأملاك العامة والخاصة بموضوع تنظيم قواعد الاشتباك بين المدنيين والأمن المولج بحمايتهم وهو لا يبيح لأي من الطرفين التنزّع بخطأ أو تجاوز رصدت مؤسسة جوستيسيا إيجاباً موقف نقابة المحامين في بيروت بشخص النقيب .5 .ارتكبه أحدهما لتبرير تجاوز الآخر الدكتور ملحم خلف والأساتذة المحامين لمؤازرتهم الموقوفين في حالات مماثلة حصلت، وتطوّعهم للدفاع عنهم ومواكبتهم في إن مؤسسة .أماكن توقيفهم، الأمر الذي يُضيء على ضمانة حقوقية في دولة تتراجع فيها الضمانات الحقوقية والاجتماعية جوستيسيا، إذ تلفت النظر إلى ما تقدّم، توضح أن الإشكالية المطروحة لا تتّصل بحقوق الانسان على نحوٍ مجرّد بل تتعلّق الإصغاء إلى المطالب الاجتماعية وتشكيل حكومة قادرة على إتمام الاصلاحات الاقتصادية واستتباب الأمن والنظام العام واستعادة الثقة السياسية، وهي تبقى اجتماعاتها مفتوحة لرصد الانتهاكات الحقوقية وبيان الموقف إزاءها".

https://www.klyoum.com/lebanon-news/politics/2020/jan/lebanonfiles--اخبار-لبنان-جوستيسيا-استعمال-القوة-يجب-ألا-يكون-مفرطا.php